مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مشكلات تمويل الجامعات الاهلية وكيفية معالجتها: أنموذج مقترح لتمويل الجامعات الاهلية في العراق
اسم الكاتب: م.د. سراء سالم داؤد الجرجوسي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3637
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢١ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

مشكلات تمويل الجامعات الاهلية وكيفية معالجتها أنموذج مقترح لتمويل الجامعات الاهلية في العراق

Problems of Fund and Processed in Pravite Universties Approrosed Model to Fund Pravite University in Iraqi

الدكتورة سراء سالم داؤد الجرجوسي

مدرس- قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

Saraa S. Dawood(PhD)

Saraasalim26@gmile.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/١/٢٧

تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٣/١٢

المستخلص

يعد التعليم الركيزة المهمة لبناء المجتمعات ويمثل الأساس في نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية، والنهضة الحقيقية لأي مجتمع لاتتم إلا من خلال التعليم، وهذا القطاع لم يحقق أهدافه إلا من خلال الاستثمار فيه والتنوع في مصادر تمويليه.

وقد واجهت الدول النامية حقيقية وتوقعات قاتمة في تمويل التعليم، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت وتمر بها، فيهدف البحث عرض لمشكلات التمويل التي تواجهها الجامعات وتقويمها بأسلوب بديل للتمويل مع تأشير المميزات التي ستحقق في هذا الأسلوب للتمويل، وقد عمد البحث الى وضع أنموذج مقترح لتمويل الجامعات الاهلية .

واعتمد البحث جانبين الجانب الأول: نظري حيث تناول فيه بعض المفاهيم للانفاق على التعليم وأهميته وأسباب نمو الانفاق على التعليم والكيفية التي يتم توزيع التخصيصات المالية لهذا القطاع والعوامل المؤثرة في الانفاق على التعليم، أما في الجانب العملي فتم وضع أنموذج مقترح وبآلية جديدة لتمويل الجامعات الاهلية في العراق.

وتم التوصل الى مجموعة من المقترحات وأهمها، ضرورة بناء ثقافة مجتمعية واصدار قوانين خاصة للجامعات الاهلية وفقا للأنموذج المقترح من أجل تحديد آلية تأسيسها وعملها، وضرورة اعتماد المقاييس والمعايير الدولية في التعليم الجامعي والتشديد عليها في الجامعات الاهلية.

وكان المقترح أن يكون مصدر تمويل الجامعات الأهلية من ثلاث جهات هي: المستثمرون الخارجيون ولديهم حصة ٤٠% وكذلك الدولة (وزارة التعليم العالي أو أي مؤسسة تعليمية تابعة للدولة) وبحدود ٤٠% والعاملون في هذه المؤسسة التعليمية من تدريسين وعاملين آخرين بحدود ٢٠%، واعطى البحث فكرة واضحة عن كيفية تحقيق هذا التمويل والتصرف به والتعامل معه.

الكلمات المفتاحية: *الجامعات الاهلية، تمويل.*

Abstract

Education is the cornerstone of building societies. It represents the basic for the success of economic and social plans, and the real renaissance of any society and all the sectors have achieved their objectives only through investments. But this sector needs diversity in sources of funding. Developing countries have faced a grim venality in funding education as a result of the economic and political conditions that have passed. The aim of research is to present the financing problems faced the Private Universities in Iraq and find another method of financing private universities and evaluate this alternation financing method , nothing the advantage that will be achieved in this method of financing .

A number of proposals have been reached, the most important of which is the need to build a culture of community and issue special lows for the private universities in accordance with the proposed model in order to determine its establishment and its work and the need to adopt international standards in university education.

The proposal was to be sources of funding of universities of three new, external investors and has 40% and the state (the ministry of higher education or any state education foundation) 40 % , and the professor and employers 20% .

This research gave a clear idea of how to finance and discover it and deal with.

Keywords: *private universities, funding*

المقدمة

ما سعت به الدول النامية ومن ضمنها العراق من جهود في تمويل التعليم والانفاق على هذا القطاع الحيوي والمهم اقتصاديا واجتماعيا يمثل الزيادة البسيطة في بنود الموازنة والتي هي بالوقت نفسه تعاني موازنتها من ضعف وعجز سنوي مستمر ومثقلة بالديون المحلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من وجود مشكلة كبيرة في التخصيصات المالية لقطاع التعليم مع وجود نمو سكاني مرتفع وزيادة في اعداد الطلبة وزيادة في الطلب على التعليم وارتفاع كلف التعليم، وهذا يتطلب أموالا كبيرة من أجل الوصول الى نتائج أفضل وتحقيق مستوى أداء أعلى، فمشاركة القطاع الخاص لابد منها، وتأخذ أشكالا متعددة من أجل مساندة الدولة وتخفيف الاعباء المالية عنها.

مشكلة البحث

يتطلب التعليم العالي عادةً تمويلاً كبيراً لمواجهة الاعباء العديدة التي يتحملها، فالاجور والرواتب للتدريسيين وللعاملين والفنيين من جانب، فضلا عن الحاجة الى الاجهزة والمعدات والمختبرات من جانب آخر، وكذلك الكلف المرتفعة لبناء المؤسسات التعليمية وصيانتها والعديد من المصاريف الاخرى التي تشكل عبئا كبيرا.

وكانت المؤسسات التعليمية دائما تابعة للدولة بتمويلها، وتخصص مبالغ طائلة لانشائها، كما أنها تدفع الرواتب والاجور كمصاريف واعباء كبيرة على الموازنة العامة ومنذ بضعة عقود بدأ الاتجاه نحو تأسيس جامعات أهلية تتقاضى أجورا من الطلبة في التعليم الاولي العالي وتأسيس ما يقارب ٧٠ جامعة أهلية في العراق وعدد آخر في اقليم كوردستان ، إلا أن تمويل هذه الجامعات كان من القطاع الخاص بصورة كاملة، وتعد هذه مؤسسات ربحية قد لاتهتم دائما بالمحافظة على الرصانة العلمية وعلى المعايير العلمية المعتمدة، كما بدأت الجامعات الحكومية ايضا بفتح أنواع من الدراسات كالدراسات المسائية والموازية لايجاد مصادر تمويل، فضلا عن محاولة تقديم بعض الخدمات.

إلا أن مشكلة التمويل كانت دائما موجودة واخذت بالتزايد بسبب زيادة عدد السكان وزيادة اعداد الطلبة، فضلا عن زيادة أعداد الخريجين من حملة الشهادات العليا كالدكتوراه والماجستير والذين لايستطيعون الحصول على أية فرصة عمل .

تأسيسا على ما جاء تتمثل مشكلة هذا البحث في الآتي "كيف نجد مصادر تمويل أخرى للجامعات أو لتأسيس جامعات حديثة وفق المعايير العلمية وبالمعايير الصحيحة الموزونة ونطرح التساؤل الآتي:

- هل يمكن إيجاد أنموذج مقترح مختلف لتأسيس وتمويل الجامعات بحيث يضمن استمرارية هذه الجامعات وتأسيسها .
- هل تتوفر المتطلبات والامكانات لنجاح هذا الأنموذج.
- ما المزايا التي سيحققها هذا الأنموذج.
- ما المشكلات المحتمل مواجهتها وكيفية علاجها .

أهمية البحث

يحاول البحث إيجاد أساليب جديدة لتمويل الجامعات بسبب المشكلات التي تواجهها المؤسسات التعليمية الاهلية ويحاول تقديم:

١. تعاني الجامعات الأهلية حاليا من مشكلات أساسية نتيجة قيام المشتثمرين باستغلال هذه الجامعات وتحويلها الى مؤسسات هدفها الأساسي الربح والاسلوب المقترح في هذا البحث يحد من دور المستثمرين ورجال الاعمال الذين يملكون هذه الجامعات .

٢. محاولة لاعطاء العاملين في هذه الجامعات من تدريسيين وموظفين فرصة أكبر للمشاركة في إدارة مؤسساتهم، مما يضمن تحقيق أداء علمي أفضل في هذه المؤسسات التي انتقلت الى منظمات هدفها الربح.
٣. في هذا البحث يساعد في الحصول على أموال كافية من جهات عديدة لتمويل هذه المؤسسات التمويلية والتي بحاجة الى رأس مال كاف لاتسيطيع الدولة تمويله بالكامل والحد من التجار والمستثمرين بالسيطرة على هذا القطاع بالكامل.
٤. طرح اسلوب يساعد الدولة والجهات المعنية في إيجاد أساليب بديلة لتمويل الجامعات.
٥. محاولة علاج العديد من المشكلات التي تواجه تأسيس الجامعات الاهلية.
٦. تقديم نظرة بديلة للمجتمع والدولة في تمويل وتأهيل التعليم الجامعي الخاص.
٧. إن هذا النظام المقترح هو خطوة أولية لتحويل الجامعات العراقية من منظمات حكومية تتحمل الدولة أعباء مالية كبيرة الى منظمات شبه رسمية تتحمل الدولة أعبائها من جهة ورجال الاعمال من جهة أخرى.
٨. هذا الاسلوب المقترح يساعد الدولة في تحديد مقاعد دراسية مجانية أو منخفضة جدا تعمل مع الجامعات لامتصاص الاعداد الكبيرة من الخريجين الذين يزدادون سنويا ولاتوجد أماكن كافية في الجامعات الحكومية حاليا أو مستقبلا.

هدف البحث

يهدف البحث الى:

١. عرض مشكلات التمويل التي تواجهها الجامعات الأهلية وحتى الحكومية.
٢. تقويم أسلوب بديل لتمويل هذه الجامعات.
٣. تأشير المميزات التي ستحقق في هذا الاسلوب المقترح والممولين والعاملين في الجامعات.
٤. تحديد المشكلات المحتمل مواجهتها عند اعتماد هذا الاسلوب.

منهج البحث

يعتمد على المنهج التحليلي لواقع الجامعات الاهلية، كما أنه قام بتقديم برنامج مقترح لتمويل الجامعات الاهلية.

الاطار النظري

أولاً- مفهوم الانفاق على التعليم

يعد قطاع التعليم من القطاعات المهمة والرئيسة في اقتصاديات جميع الدول لاهميته ومكانته اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا والتعليم يحتاج إلى المزيد من الأموال والتخصصيات المالية من موازنة الدولة ومن جهات أخرى، بما يتناسب مع حاجة التعليم من أجل النهوض بالمستويات النوعية والكمية على الصعيد المحلي والعالمي فقد تعددت وتنوعت وتباينت المفاهيم في الانفاق على التعليم بأختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وبأختلاف درجة تقدمها ونموها الاقتصادي، فبعض المجتمعات تعطي أهمية وأولوية لقطاع التعليم وأهدافه وجوانبه والعوامل المؤثرة فيه ودرجة تأثيره في الاقتصاد والمجتمع.

عرفه غلاب "بأنه القيمة الاجمالية لجميع الموارد المتاحة للتعليم سواء كانت من قبل الدولة أو من قبل مؤسسات أخرى أو من قبل افراد سواء كان يقابلها إنفاق فعلي أم لا. (غلاب،١٩٩٤، ٣٢)
وقد عرف "بأنه قيمة الموارد الكلية للتعليم قياسا للنظام الاقتصادي ويتضمن كافة التكاليف الثابتة والمتغيرة من رواتب وأجور لكافة العاملين في قطاع التعليم والمستلزمات والتجهيزات التعليمية وغيرها.(العشري، ١٩٩١، ٩١)

جاء (جوهر) بمفهوم آخر للانفاق على التعليم "بأنه كافة المصروفات التي تتحملها المؤسسات التعليمية بأستخدامها لكافة عناصر الانتاج من أجل الوصول الى مخرجات التعليم وتحقيق اهداف العملية التعليمية" (جوهر، ١٩٩٧، ٢٠٧)

وبالامكان اعطاء مفهوم من الباحثين " التعليم عملية انتاجية غير ملموسة ولتغطية نفقاتها لابد من استغلال الموارد الاقتصادية الداخلة بالعملية التعليمية وتخصيص المبالغ للنفقات الجارية والاستثمارية بهدف تحقيق اهدافها التعليمية.

ثانياً- أهمية الانفاق على التعليم

الزيادة المطردة وبشكل مستمر في إعداد الطلبة وزيادة الاحتياجات للمستلزمات التعلمية من ابنية ومدارس وجامعات ومعلمين وأساتذة جامعة يقابلها زيادة في متطلبات المؤسسة التعليمية وارتفاع تكاليف التعليم يلزم الحكومات وممولي التعليم بزيادة الانفاق على التعليم من اجل الحفاظ على مستوى التعليم أو رفع من كفاءته بالكم والنوع.

وتظهر أهمية الانفاق في التعليم في حجم التخصيصات المالية التي تخصصها الدولة لقطاع التعليم وما يمثله من اجمالي الموازنة العامة ومن الناتج المحلي ومدى اهتمام القطاع الخاص بالتعليم، وان هذه النسبة تعد قياسا لجودة التعليم ومدى القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية التي تعمل في قطاع التعليم والكيفية التي تم استغلال الموارد من أجل الوصول الى أقصى كفاءة ومن أجل تحقيق أهداف التعليم وايجاد التوازن بين كلفة التعليم وحجم الاستفادة من العملية التعليمية والتي تعد ربحية اقتصادية واجتماعية ، ربحية اقتصادية من خلال تهيئة أفراد لديهم الخبرة والمعرفة في مجال العمل والانتاج وكربحية اجتماعية اعطاء فرصة للافراد كمكانة اجتماعية ومستوى معاشي ودخل مرتفع لهم .

ومعرفة حجم الانفاق على التعليم يعطي للدولة فرصة لوضع السياسة الخاصة بقطاع التعليم ومن خلال البيانات الدقيقة عن حجم الانفاق ومدى حاجة التعليم للاموال يسهل التوصل الى اتخاذ القرارات في إعداد الخطة والبرامج التعليمية والتخطيط، فضلا عن ذلك التوصل الى معرفة نقاط القوة والضعف في العملية التعليمية. (العرباوي، ١٩٩٧ ، ٥٥-٥٨) (Hebel, sara, 2000, 35)

ثالثاً- العوامل المؤثرة في الانفاق على التعليم

هناك عوامل عديدة تؤثر في حجم الانفاق على التعليم ومنها: (Philip H-Combs and Jacgues Hallack, 1995, 98)

١. مستوى دخل الفرد والمستوى العام للاسعار.
٢. عدد السكان ومعدل نمو السكان وحجم الفئات السكانية وعدد افراد المجتمع ضمن العملية التعليمية.
٣. درجة تقدم المجتمع ومدى اهتمام افراد المجتمع بالتعليم.
٤. المستوى التكنولوجي العام في المجمتع ومدى قدرة قطاع التعليم أستخدام التكنولوجية في العملية التعليمية.
٥. عدد العاملين في المؤسسات التعليمية ومستوى الخبرة والكفاءة فيه.

رابعاً- نمو الانفاق على التعليم

استند نمو الانفاق على التعليم من نظريات الانفاق التي اثبتت أن الانفاق ينمو بشكل سنوي ومطرد ومن النادر جدا أن يحصل انخفاض في الانفاق سنويا، ويرجع الى عدة أسباب حقيقية وظاهرية، اثبتها العديد من النظريات، وهذا ينطبق على نمو الانفاق على التعليم بشكل مستمروبنمو مطرد سنويا وهناك عدة اسباب للزيادة والنمو في الأنفاق منها: (رهيف، ١٩٩٨، ٦٠-٦١) (Snow corden clyde , 2000, 104-105)

١. ارتفاع معدلات النمو السكاني وخاصة الدول النامية والعلاقة الطردية بين نمو السكان وزيادة عدد الطلبة وبالمقابل زيادة الانفاق على التعليم ولاسيما ان التعليم العالي مجاني وشبه مجاني.
٢. التطورات التكنولوجية المتسارعة والأساليب الحديثة في التعليم ومتطلبات التغيرات التكنولوجية تستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد المالية.
٣. زيادة أعداد الطلبة تحتاج الى زيادة في عدد وحجم الابنية والتجهيزات التعليمية والمناهج والمفردات العلمية، وهذا يتطلب مبالغ ونفقات كبيرة.
٤. ارتفاع مستويات الأسعار وارتفاع مستويات المعيشة يتطلب ارتفاعا في مستويات الأجور والرواتب للتدريسيين والكوادر العلمية والادارية والمهن الأخرى في قطاع التعليم.
٥. زيادة الاهتمام بالتعليم وتوجه معظم أفراد المجتمع نحو التعليم والحصول على شهادات ودراسات عليا وخاصة في الدول النامية.
٦. الاهتمام بالتعليم بالكم والنوع وتطوير الخدمات التعليمية والحاجة التى التغيير في تقديم خدمة التعليم والجودة في التعليم وتدريب الكوادر التعليمية بدورات تدريبية داخل القطر وخارجه يتطلب مخصصات مالية عالية لكون التغيير النوعي في التعليم يحتاج الى مبالغ كبيرة.
٧. التوسع في الجامعات والاختصاصات وشمولها بميادين وخدمات أوسع وارتباطها مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.
٨. ارتفاع مستويات الدخول عند افراد المجتمع وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على الايدي العاملة بكل انواعها يرفع ويزيد من الاهتمام والتوجه نحو التعليم، وهذا ينعكس في زيادة اعداد الطلبة الراغبين والطالبين للتعليم.

خامساً- تقسيمات الانفاق على التعليم

الدولة تضع الموازنة سنويا وتخصص لكل قطاع انتاجي وخدمي فيها تخصيصات مالية بحسب حاجة كل قطاع وحاجة الاقتصاد والمجتمع للقطاع الاقتصادي ، وميزانية التعليم بتخصيصاتها المالية تأخذ الشكل الآتي:

ميزانية الانفاق على التعليم

النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
– الأجور والرواتب للعاملين في القطاع بكافة المستويات التعليمية والادارية والفنية.	– شراء الاراضي التي تقام عليها المدارس والجامعات وغيرها
– المستلزمات والتجهيزات التعليمية (أدوات مكتبية، قرطاسية، كهرباء، ماء قطع غيار، وغيرها).	– الابنية وتكاليف الاجهزة والمعدات والاثاث والادوات والمستلزمات (التعليمية والمختبرات ... وغيرها
– نفقات الصيانة الدورية، دورات تدريبية البحوث والاستشارات والتجارب وكافة الخدمات الاخرى.	– شراء السيارات والحاسوب والتقنيات والتكنولوجية
– الضرائب والرسوم والايجارات (شرير، ٢٠٠٥، ٥٥-٥٧)	– الاصلاحات واعادة الاعمار للابنية الخاصة بالعملية التعليمية.

سادساً- الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي

تمويل التعليم يعد من أهم القضايا وأكثرها جدلا، يهدف الى توسيع الموارد المالية وكيفية استغلالها بأعتبار التعليم الجامعي استثمارا اقتصاديا واجتماعيا، ومعظم الدول النامية والمتقدمة مرت

وتمر بأزمات مالية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تمويل التعليم الجامعي، لذا لابد من البحث عن عدة مصادر وقنوات للتمويل من أجل تخفيف العبء على الدولة في تمويلها للتعليم الجامعي.

ويواجه الانفاق على التعليم بعض القيود التمويلية وأبرزها محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة وخاصة في الدول التي تعاني الموازنة العامة من عجز مالي متكرر وسنوي، الأمر الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة الى جانب زيادة مستمرة في اعداد الطلبة وزيادة الطلب على التعليم والزيادة المستمرة في معدلات النمو السكاني ومحدودية التمويل الخارجي سواء كان على شكل قروض أو منح ومساعدات.

ويرجع لعدة اسباب في محدودية التمويل ارتفاع كلفة التعليم العالي وارتفاع مستويات الاسعار ووجود مشكلة التضخم في العديد من الدول وخاصة الدول النامية ويرافقها ضعف قدرة المؤسسات التعليمية في الوصول إلى أهدافها.(الكلابي،١٩٩٧ ، ٧٧-٧٨)

تعد مصادر التمويل للتعليم الجامعي مصادر رئيسية وأساسية من الدولة وما تخصصه الدولة سنويا من ميزانيتها للانفاق على التعليم ولتغطية النفقات الجارية والرأسمالية في هذا القطاع فضلا عن مصادر اخذت تتمثل فيما يأتي: (متولي، ٢٠٠١، ٩٨-٩٩) (Higham, J, R, Russil, 1997, 2559)

١. القطاع الخاص من أفراد وشركات والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية.
٢. المستثمرين الاجانب وخاصة اي بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة حيث تشجع المستثمرين الاجانب بفتح جامعات في دول متعددة.
٣. القروض من المصارف التي تسهم بشكل كبير في هذا الجانب من التمويل
٤. مشاركة الطلبة بدفع رسوم حتى ولو كانت رسوم بسيطة.
٥. من خلال الجامعات المنتجة
٦. البحوث التطبيقية التي يقوم بها الاكاديميون في الجامعة مع عقود في الشركات والمصانع والمعامل فتخصص نسبة من العقد تمنح للجامعة كمصدر للتمويل.
٧. تبرعات الأفراد ذوي الدخل المرتفع ورجال الاعمال المتبرعين بعدة أشكال مثل الأجهزة الحديثة والحواسيب المتطورة أو بالارض أو المشاركة ببناء كليات.
٨. فرض ضرائب متخصصة في النظام الضريبي تتحول هذه الضرائب حصرا للانفاق على التعليم.
٩. القروض الممنوحة للطلبة وتسدد هذه القروض بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل.

الجانب العملي

يكون تأسيس وتمويل الجامعات في العراق وفي العديد من دول العالم عن طريقتين أساسيتين، الأولى: الحكومة إذ تمول الجامعات والمؤسسات التعليمية، والأخرى: مؤسسات حكومية لاتهدف الى الربح وتتحمل الدولة كافة المصاريف لتأسيس هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتتولى تسديد كافة مصاريفها وأجور ورواتب العاملين فيها، وهذا يضع على الدولة تحمل اعباء مالية كبيرة وخاصة الجوانب المتعلقة بالرواتب والاجور وايضا مصاريف المختبرات والاجهزة وغيرها.

والثاني هوالقطاع الخاص حيث تم تأسيس جامعات أهلية تابعة لجهات أو لاشخاص غير الحكومة، وتتولى هذه الجهات تحمل كافة المصاريف والرواتب والاجور والاعباء المالية الاخرى، وهذا النوع من الجامعات هدفه المعلن هو بناء مؤسسات تعليمية ورفع المستوى العلمي وتأهيل الشباب وغيرها، إلا أن الهدف الرئيس لمؤسسي هذه الجامعات هو الربح المادي، وقد تكون الاهداف الاخرى الخاصة بالتعليم موجودة إلا أنها محدودة جدا وغير اساسية لذا نستطيع تحديد أن الربح هو الأساس.

وحتى الجامعات الحكومية أخذت (في العراق خاصة) أعتماد أساليب أخرى من عمل الجامعات كفتح الدراسات المسائية والدراسات المتوازية وأخذت تبيع الاستشارات وتنفذ مشاريع مالية واقتصادية أخرى بهدف سد العجز أو النقص في ميزانيتها ولتخفيف العبء المالي عن الدولة.
وسنحاول عرض بعض المشكلات والسلبيات التي تواجه كلا الاسلوبين في تمويل الجامعات وتأسيسها سواء الحكومية منها أو التابعة للقطاع الخاص.

أ. **أهم المشكلات بالنسبة للمؤسسات التعليمية التابعة للدولة (الجامعات الرسمية)**

كان الاتجاه ولسنوات طويلة هو حصر التعليم بيد الدولة عن طريق وزارة التعليم العالي لما يتطلبه ذلك من تمويل واسع والحصول على كفاءات وخبرات عالية تعليمية وأيضاً لضمان جودة التعليم ورصانته إلاّ أن هذا الأسلوب بدأ يواجه مشكلات منها :

١. ارتفاع كلف هذه المؤسسات وزيادة أعبائها المالية، إذ نلاحظ أن هذه الجامعات تحوي على عشرات الالاف من الطلبة وعدة الالاف من التدريسيين والعاملين، وهؤلاء في العراق يتقاضون أجورا جيدة نسبيا ومرتفعة قياسا بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى في البلد، مما شكل عبئا ماليا كبيرا على موازنة الدولة ولاتستطيع مجاراته خاصة بسبب التقدم العلمي وارتفاع كلف الاجهزة والمعدات وصيانتها وتحديثها، وبالنتيجة أصبح على الدولة مواجهة مؤسسات خاسرة اقتصاديا.

ولانتكلم عن العائد العلمي الاقتصادي على المجتمع ككل، فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية للدولة وبسبب ذلك فقد انعكس الحال على جودة العملية التعليمية وترديها وانخفاض المستوى العلمي لنقص هذه الامكانيات المادية.

٢. زيادة عدد الطلبة بصورة كبيرة أرتفاع المواليد والنمو السكاني في الدول النامية ومن ضمنها العراق وزيادة الوعي في المجتمع، دفع بجميع أولياء الأمور أو الشباب أنفسهم للحصول على مستويات تعليمية أفضل وعلى شهادات عليا يحتاجونها على أمل الحصول على فرص عمل أصبحت محدودة جدا في المجتمع.

٣. ازدياد عدد العاملين بطريقة غير معقولة فقد تضاعفت أعداد التدريسيين وحملة الشهادات العليا كالماجستير والدكتوراه وهؤلاء جميعا يبحثون عن وظائف في القطاعات التعليمية لارتفاع أجورها وأهمية مركزها الاجتماعي وليست المشكلة الرئيسة هنا فقط، بل ازدياد أعداد العاملين الاداريين وغير الفنيين في هذه المؤسسات حيث تم تعيين الالاف من الموظفين الذين لاتحتاجها العملية التعليمية وأصبحوا عبئا على هذه المؤسسات وعلى الدولة.

٤. قدم العديد من التسهيلات والامكانيات في هذه المؤسسات الحكومية وتقادمها مقارنة بالتطورات السريعة في الاجهزة والمعدات والمختبرات، مما يتطلب تمويلا مستمرا وكبيرا لمواجهة هذه الكلف.

٥. ضعف الموارد الأخرى لهذه الجامعات فالمؤسسات التعليمية تعتمد في العالم على تمويل من القطاعات الاقتصادية المختلفة كتمويل البحوث والدراسات والمشاريع، فضلا عن أجور الاستشارات العلمية والعديد من الخدمات الاخرى وبراءات الاختراع والعديد من المصادر الاخرى والسبب هو ضعف الامكانات الجامعية في هذه الجوانب من جهة وعدم اقتناع الافراد والمجتمع بأهمية الجوانب العلمية او على الاستشارات العلمية في هذه المؤسسات، ولا يقتنعون بضرورة دفع أجور أو اموال للحصول عليها لعدم أهميتها لهم وحتى إن وجدت مثل هذه الخدمات أو الاستشارات أو غيرها إن أسعارها رخيصة إذ لايرضى أفراد المجتمع شراء العلم أو الاستشارات العلمية.

٦. القناعة لدى أفراد المجتمع لما تعودوا عليه وهو عدم الاهتمام بالعلم والتعليم بل فقط بالحصول على الشهادات هؤلاء فقط يرغبون الحصول على شهادات دون دفع أجورها.
٧. التبذير وعدم الاقتصاد في هذه القطاعات وهذه لم تقس أصلا، ولو يتم قياسها بدقة لوجدنا العديد من المجالات التي لاتحقق عائدا يذكر واهمية ما بل فقط مصاريف وخسائر دون فائدة، فضلا عن ذلك لاتوجد اية دراسات جدوى لهذه المؤسسات العلمية، إذ يتم فتح أقسام لا يحتاجها المجتمع أو الدولة أو التوسع في جوانب علمية غير مهمة على حساب ما يحتاجه المجتمع وما هو ضروري له.
٨. ضعف التنسيق في هذه المؤسسات، مما يجعلها في حالة تبذير وعدم تنسيق واهتمام.
٩. نظرة المجتمع الى هذه المؤسسات، اذ يعتبرها حق له، فيرفض بذلك تحمل أية أجور أو كلف عن التعليم الذي يحصل عليه بغض النظر عن مستوى واهمية هذا التعليم.
١٠. تواجه هذه المؤسسات التعليمية مشكلة البيروقراطية مثل المشكلات الادارية وغيرها التي تواجهه المؤسسات التابعة للدولة وخاصة في المجالات المالية.

هذه النقاط وغيرها دفعت بهذه المؤسسات لتكون عبئا ماليا كبيرا على الدولة، ولا يعرف عن هذا القطاع التعليمي أنه يحقق العوائد المرجوة منه، وهل أن مخرجاته ستعود على المجتمع بفوائد وعوائد تقابل ما يذهب عليها من تكاليف وجهود.

أما بالنسبة للنوع الثاني من التعليم وهو أقل أهمية لدينا في العراق إلا أنه يشكل الثقل الرئيس الأهم في التعليم عالميا، فالجامعات الأهلية هي الأكثر شيوعا، وهي الأهم مرتبة وقيمة ونذكر على سبيل المثال هارفرد و MIT، وهي من أعظم الجامعات الامريكية العالمية، وهي جامعات خاصة غير تابعة للحكومة، إلا أننا نرى أيضاً في العديد من دول العالم جامعات وكليات ومؤسسات تعليمية ضعيفة في مستواها التعليمي وغير معترف بها إلا أنها تعمل وبنجاح ولاهداف اخرى غير التعليم فقط .

إن الجامعات التي تمول نفسها ذاتيا أو عن طريق أصحابها، هي عادة يملكها أصحاب رؤوس الاموال أو جهات اقتصادية أو غيرها.

هذا النوع بدأ في المؤسسات التعليمية العراقية منذ سنوات طويلة تقارب نصف القرن حيث بدأت بعض الجامعات الحكومية التي تتقاضى أجورا من طلبتها لسد بعض نفقاتها كالجامعة المستنصرية في العراق وجامعة الحكمة الامريكية وغيرها ، هذه الجامعات وان كانت تتقاضى أجوراً غير مرتفعة ومعقولة نسبياً إلاّ أنها استطاعت الصمود والتقدم، لأنها استفادت من التسهيلات والخدمات لجانبها الآخر وهو الحكومي ، وكما هو معروف بأن هذه الجامعات كانت مسائية تستفيد من التسهيلات والابنية والمختبرات وغيرها من ما متوفر من الجامعات الصباحية التي هي حكومية كذلك فان التدريسيين والعاملين هم أصلا العاملون في الجامعات الحكومية الرسمية ويتقاضون رواتبهم واجورهم منها .

إلا أنهم يتقاضون أجورا رمزية لمحاضراتهم أو غيرها بنسبة منخفضة جدا مقارنة بأجورهم أو بما كانوا سيتقاضونه لو عملو في هذه الجامعات كمتفرغين للعمل فيها .

وحصل توسع آخر في العراق حيث تم فتح العديد من الجامعات والكليات الاهلية وهناك ما يقارب ٧٠ جامعة أهلية في العراق بتمويل من مالكيها كمؤسسات أو أفراد غير متعلقة بالدولة ويتقاضى أجورا من الطلبة، وهي أجور عالية نسبيا مقارنة بنسبة الدخل في العراق إلا أنها منخفضة جدا عالميا، وتتخذ هذه الجامعات في تمويلها من إيراداتها الخاصة من الطلبة ومن خدماتها الاخرى، **إلا أن مشكلة هذه الجامعات هي:**

١. هدفها الرئيس هو الربح ويهدف مالكيوها الى تحقيق أعلى درجة ممكنة من العوائد لذا فانها ترفع اجورها بطريقة كبيرة لاتتناسب مع دخل الافراد، وتحاول أن تتقاضى أجورا عن أية خدمة تقدمها لطلبتها أو للآخرين للحصول على موارد مالية .
٢. ضعف أوعدم الاهتمام كليا بالمستوى العلمي إذ إن رغبة المالكين لهذه الجامعات بالحصول على الربح يقابله بالجانب الآخر رغبة الطلبة بالحصول على شهادات بأي ثمن كان قد انعكس بصورة واضحة على المستوى التعليمي فيها، فأصبحت تقبل اي طالب وبأي مستوى تعليمي دون وضع معايير وشروط معقولة بهدف الحصول على دخل اضافي للجامعة، وهذا اثر سلبا على العملية التعليمية فيها .
٣. وكما جاء في النقطة الثانية أن الانطباع الذي أصبح سائدا لدى أفراد المجتمع ولدى الطلبة هو ضمان الحصول على شهادات علمية بشرط دفع الاجور، أي إن الطالب يشتري الشهادة ولا يمكن للجامعة أن تجعله يرسب أو يتأخر بالدراسة ولاسيما الطالب الضعيف علميا طالما ان يدفع الأجور المطلوبة وساعد في هذا الانطباع لجوء هذه الجامعات لمجارات الطلبة لضمان حصولها على الأموال والربح وضمان استمراريتها.
٤. أثر ايضا عمل هذه الجامعات في المستوى التعليمي فيها لسنوات عديدة إذ اصبح ضعيفا، وإن أخذت هذه المشكلة الى المعالجة في السنوات الاخيرة وكما هو معروف فأن التدريسيين الذين يتجهون للعمل في الجامعات الحكومية بسبب أجورها الجيدة نسبيا وكذلك بسبب ضمان الوظيفية والحصول على تقاعد مستقبلا، فضلا عن النظرة في المجتمع للجامعات الحكومية، مما أدى بهذه الجامعات الاهلية لتعيين وتوظيف تدريسيين أقل خبرة وأقل مكانة علمية لم يستطيعوا الحصول على وظيفة في الجامعات الحكومية إلاّ أن هذه الحالة بدأت بالانعكاس والتغيير في السنوات الاخيرة إذ أحيل العديد من التدريسيين من أصحاب الخبرة العالية وخريجي الجامعات العالمية العريقة الى التقاعد، مما دفعهم للعمل في هذه الجامعات وسوف ينعكس هذا على مستواها مستقبلا، فضلا عن ذلك فقد أخذ التدريسيون الذين وصلوا الى مرحلة يتيح لهم التقاعد قبل وصولهم الى السن القانوني للتقاعد ترك عملهم ولضمان حصولهم على أجور عالية في الجامعات الاهلية، فضلا عن تقاعدهم، مما ضاعف دخلهم وانعكس بخسارة التعليم الرسمي للعديد من الكفاءات العلمية .
٥. ضعف إمكانات هذه الجامعات وتسهيلاتها من المباني والمختبرات والأجهزة والمعدات فهذه تتطلب كلفا عاليا، إلا أن هذه المؤسسات الاهلية الربحية تحاول عادة الاكتفاء بالحد الادنى لتحمل أقل التكاليف ولتحقيق أعلى الارباح.
٦. ضعف الرقابة أو انعدامها في العديد من الاحيان أو ضعف الكوادر الادارية التي تعتمد معايير ومقاييس دولية (عالمية)، فالمؤسسات التعليمية العراقية العريقة بنيت بمعايير عالمية ولديها خبرة تراكمية ونضوج علمي، فضلا عن كون معظم كوادرها (سابقا) من خريجي الجامعات العالمية الأجنبية العريقة والذين نقلوا خبراتهم ومهاراتهم الى هذه الجامعات، وبالتالي يوجد هنالك رقابة عالية ورقابة ذاتية في هذه المؤسسات، إلا أن هذا لايوجد في الجامعات الاهلية الا بحدود ضيقة مما أضعفها وانعكس على مستوى التعليم فيها.
٧. واجهت هذه الجامعات ضغوطا عديدة سواء إدارية أو سياسية أو اقتصادية أثرت على سياستها وعلى مستواها التعليمي فقد لجأ العديد من الذين فاتتهم فرصة الحصول على شهادات علمية في جامعات حكومية رصينة الى اللجوء لهذه الجامعات لغرض الحصول على شهادات علمية يحتاجونها في مواقعهم الإدارية أو الاجتماعية دون أهمية الحصول على المستوى العلمي الذي يقابلها مما دفع الكثير من السياسيين والمدراء والموظفين للتسجيل في هذه الجامعات بهدف

حصولهم على شهادات لزيادة ورفع رواتبهم ليس أكثر، وهذا خفض المستوى التعليمي في هذه الجامعات الاهلية وزاد الضغوط عليها بهدف منح الشهادات.

٨. تعدد أصحاب القرار في هذه الجامعات من المالكين ومجلس الجامعة أو الوزارة، وإن كان القرار الرئيس لمالكها، وهو من يقرر برسم سياستها وليس بالضروري أن يكون رجلا علميا أو متخصصا في مجال التعليم بل يبحث عن ما يحقق له أعلى الارباح، وتزداد المشكلة عندما تتعارض المصالح بين المالكين سواء كانوا منظمات أو افراد أو غيرهم.

٩. ضعفت جدا هذه المؤسسات التعليمية لعدم وجود دراسات عليا فيها إلا بحدود ضيقة جدا فالاقسام العلمية والتدريسيين والمناهج التعليمية وغيرها لا تتقدم بدون وجود دراسات عليا ومراكز بحثية متطورة جدا، وهو غير موجود في هذه الكليات وبعكسه أصبحت بعض هذه الجامعات الاهلية كالمدارس المتوسطة والثانوية وليست مؤسسات علمية متطورة .

١٠. ضعف متابعة العاملين وخاصة التدريسيين في هذه المؤسسات، فهم لا يطالبون إجراء البحوث أو المشاركة في المؤتمرات أو غيرها من النشاطات العلمية التي ترفع مستواهم ومستوى كلياتهم بل بتقديم الحد الأدنى وفي الكثير من الأحيان لا يكون هؤلاء مهتمين ببناء مستقبل علمي لهم بل الحصول على أعلى العوائد المادية .

١١. ضعف التعاون بين هذه الجامعات والجامعات الاجنبية أو الرسمية بل ويصل الحال الى محاربة هذه الجامعات من قبل الجامعات الحكومية ومحاولة وضع العراقيل أمامها أو عدم الاعتراف بها أو حرمان طلبتها من إكمال دراستهم لديها .

١٢. النظرة المجتمعية الى هذه الجامعات إذ ينظر اليها كمؤسسة أو شركة تجارية أكثر من كونها مؤسسة تعليمية وما يتبع ذلك من نتائج سلبية .

تأسيسا على ما جاء آنفا من مشكلات في جميعها مالية نحاول عرض أسلوب آخر لتمويل الجامعات بحيث يساعد على تلافي العديد من هذه المشكلات من جانب وكذلك يضمن سير العملية التعليمية وفق السياقات المعتمدة والمرضية ومن جانب آخر يضمن للطلبة الحصول على فرص تعليمية جيدة وكذلك للعاطلين في القطاع التعليمي من الحصول على فرص عمل، مما ينعكس بتقدم المجتمع ومواجهة احتياجاته وذلك على النحو الآتي:

يتم تشكيل جامعات ويتم إدارتها إيجاد صيغة مختلفة وهي اعتماد ثلاث جهات رئيسة لتمويل هذه الجامعات وضمان سيرها وهي:

أولاً- الحكومة إذ تكون أحد ثلاث جهات وهي الممول الرئيس والمرجع لهذه المؤسسات المقترحة.

ثانياً- الممولون: وهم من أصحاب الأموال فقد يكونون مؤسسات تجارية أو رجال اعمال أو مساهمين، أو اي مصدر آخر من القطاع الخاص.

ثالثاً- العاملون في هذه المؤسسات من التدريسيين أو الخبراء أو المتخصصين، ويمكن في بعض الحالات من الموظفين في هذه المؤسسات المقترحة.

هذا الاسلوب سيجعل هنالك ثلاث جهات أساسية تتعاون فيها لتأسيس هذه المؤسسات التعليمية ويكون لكل منها حصة لايمكن تجاوزها وتوزع على النحو الآتي:

١. حصة وزارة التعليم العالي (أي الحكومة) وتكون (٤٠%) من ملكية هذه المؤسسات ومن رأسمالها.

٢. حصة المالكين من القطاع الخاص أو من غيرهم وقد تكون مؤسسات رسمية أو شبه رسمية من غير وزارة التعليم العالي، ويدخلون أساسا كجهة ممولة فقط وتكون حصتهم (٤٠%) ايضا من ملكية هذه المؤسسات.

٣. العاملون في هذه المؤسسات من تدريسيين وغيرهم وبنسبة (٢٠%) من ملكية هذه المؤسسات.

وكما لاحظنا إن ملكية هذه المؤسسات التعليمية ستكون موزعة بين ثلاث جهات فقط نفترض أن يجمعها عاملان أساسيان التعليم والربح وبتوازن محدد هو :

- إن الهدف الرئيس: هو التعليم وسنضمن حصوله كون وزارة التعليم العالي وما ستطبقه من سياسات واستراتيجيات وغيرها تهدف إلى رفع المستوى العلمي وحصول الرصانة العلمية وضمان جودة التعليم.
- الهدف الثاني: سيكون الربح المادي وهو ما يهدف اليه أصحاب رؤوس الأموال والممولين وغيرهم موجوداً في هذه المؤسسات والتي فيها الربح مضمونا لحاجة المجتمع والافراد الى التعليم.
- الهدف الثالث: هو خليط بين الاثنين فحصول التعليم وتحقيق أهدافه من جهة وتحقيق الربح والعائد المادي للافراد وغيرهم سيكون موجودا أيضا فلهذا الطرف الثالث وهم العاملون في هذه المؤسسات من التدريسيين والذين لديهم رسالة علمية تتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وعوائد جيدة من مؤسسات يملكونها أو يملكون جزءا منها يدفعهم الى الاهتمام بهذه المؤسسات .

إن ضمان الحصول على الهدفين المذكورين أنفا كهدف استراتيجي لهذه المؤسسات سيحقق من نسبة ٤٠% للتعليم العالي و ٤٠% للمالكين و ٢٠% للعاملين يكون عند التصويت في مجال ادارة هذه المؤسسات التعليمية فعندما يكون الاهتمام متجها لجانب علمي أو رصانة علمية أو معايير علمية فأننا سنضمن بهذا وجود ٤٠% للتعليم العالي معهم العاملون من التدريسيين بما لديهم من ٢٠% أو أقل قليلاً ليكون التصويت بنسبة أعلى من ٥٠% لنجاح هذا القرار.

أما اذا كان الحال يتعلق بالجوانب المادية او الربحية وغيرها سيكون هنالك ٤٠% للمالكين وسيتفق العديد من العاملين معهم للحصول على نسبة تزيد عن (٥٠%) ، (٤٠%+٢٠%) ونرى هنا أن الذي خلق التوازن في هذه العملية هو العاملون في الكلية من التدريسيين.

إن هذا الاسلوب المقترح سيحقق عوائد علمية ومادية لجميع الاطراف وللمجتمع، فضلا عن أنه يعالج العديد من المشكلات الحالية وبالشكل الآتي:

فوائد النظام المقترح بالنسبة لوزارة التعليم العالي:

وكما هو واضح ومعروف فالتعليم العالي لديه اهدافه وسيستفيد من:

١. أنه يقلل من الاعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الدولة في التعليم خاصة لما يشكله ذلك من عبء مادي كبير عليها دون عوائد بسبب كون التعليم مجاني.
٢. ضمان حصول الجودة وتحقيق الرصانة العلمية والضوابط المتعارف عليها، فهي ستكون موجودة في اية قرار وتضع شروطها في الجوانب العلمية كما هو معمول به وكذلك موجودة ضمن مجالس هذه المؤسسات.
٣. استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة، فأعداد السكان في زيادة هائلة، وينعكس ذلك في زيادة اعداد الطلبة وحاجتهم وطلبهم بالحصول على شهادات سوف لن تستطيع الدولة مواجهتها مستقبلا.
٤. مواجهة المشكلة التي تواجهها الدولة وهي البطالة وعدم وجود فرص عمل ومسؤولية الدولة الاجتماعية لخلق فرص عمل لهؤلاء الخريجين الجدد من اصحاب الشهادات الدكتوراه والماجستير والذي يعاني العديد منهم من البطالة حاليا.
٥. ضمان حصول الدولة على عوائد مادية من هذه المؤسسات بسبب حصولها على نسبة (٤٠%) يعطيها الحق في الحصول على نفس النسبة من الارباح والايرادات، وان كنا نرى ان لا تحصل على كامل هذه النسبة بل تستفيد منها من منح زمالات للطلبة أو إعفاء بعضهم من الاجور او

حتى تمول جامعات اخرى او مؤسسات تعليمية، وهذا كله سيكون من ما تحصل عليه من عوائد وليس من تخصيصات من موازنة الدولة.

٦. وجود الدولة في هذه المؤسسات وعدم تركها للتصرف على رغباتها وبالنتيجة يضمن ذلك رصانة علمية، فضلا على اعتماد معايير متشابهة في جميع هذه المؤسسات المقترحة وكذلك الحكومية.

٧. ضمان عدم ترك الأمور للممولين الحاليين من اصحاب الجامعات الأهلية بهدف الربح فقط وستكون الدولة رقيبة حاضرة معهم.

٨. إمكانية مواجهة المستقبل، ففي مجتمعنا الذي يتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع، وترى الحاجة الى جامعات ومؤسسات تعليمية عديدة لاتستطيع الدولة بأمكاناتها الحالية أو المستقبلية مواجهتها (لرسوخ ثقافة التعليم المجاني وضعف إمكانيات الافراد لدفع أجور تعليمهم وغيرها) وسيعطي هذا المقترح الفرصة لخلق مؤسسات تعليمية تستوعب الطلبة وتضع حدودا للاجور وتخلق فرصا للمنافسة بين المؤسسات التعليمية وضمان توسعها وفق ضوابط محدودة.

ثانياً- فوائد النظام المقترح بالنسبة للممولين وأصحاب رؤوس الاموال

١. إن هذا الاسلوب المختلط بين جهات من ضمنها الحكومة يدفع بالأفراد الى زيادة الثقة في التعامل وفي استثمار أموالهم في مؤسسات مضمونة الى درجة عالية، فالتقديم لهذه الجامعات مضمون وكذلك تحقيق الارباح مضمون أما الخسائر فمحدودة لذا سيلجأ الممولون أو حتى الافراد العاديون للاستثمار في هذه المؤسسات.

٢. لايحتاج الأفراد الى رؤوس أموال كبيرة للدخول في هذه المشاريع، فمن أهم الصعوبات في التمويل هو عدم مخاطرة الافراد في استثمار أموالهم في مجتمعاتنا لزيادة المخاطرة وكذلك لوجود تأثيرات خارجية كبيرة في هذه الحالة سيدخلون كمشاركين مع الحكومة، وهذا يعطيهم ضمانا جيدا.

٣. تستطيع مؤسسات أو شركات أو دوائر أو غيرها عن الافراد المشاركة في هذه الحصة التي تصل الى ٤٠% وسيفيد ذلك مثلا لو كان الممول من وزارة الزراعة أو عمل بحوث في هذا المجال وكذلك في مجال التربية أو الصناعة أو غيرها، كلها ستدفع بالتعليم الى التوجه نحو قطاعات يحتاجها المجتمع، وكذلك إلى عمل بحوث ودراسات يتم تمويلها لاحقا في هذه القطاعات.

٤. يمكن أن تكون بشكل شركات تسهم في الجانب الخاص بالممولين سيكون عندئذ هنالك أسهم ضمن حصة (٤٠%) يستطيع الأفراد شراء بعضها، وهذا يضمن حصول هذه المؤسسات على رأسمال كاف أو زيادة في أي وقت كان.

كذلك سيتمكن الممولون من المشاركة عن طريق ممثليهم في رسم السياسة العامة المتعلقة بالجوانب المالية (ليس العلمية) وسيتعاونون مع الآخرين في تحقيق أفضل العوائد المالية.

ثالثاً- فوائد النظام المقترح بالنسبة للعاملين في الجامعات

أما بالنسبة للعاملين في هذه المؤسسات من التدريسيين وغيرهم فسيحقق لهم هذا الاسلوب مزايا عديدة منها:

١. إن العاملين في الجامعة سيكونون مالكين لها أو قسما من مالكيها بحصتهم (٢٠%) وهذا يدفعهم للعمل بأخلاص وبقوة وبحرص لضمان نجاح هذه المؤسسات لكون نجاحها ربحا لهم وفشلها خسارة لهم .

٢. إنهم سيكونون نقطة التوازن منهم رجال علميون لديهم رسالة نبيلة عاشوا وتربوا عليها، وسيحرصون على تحقيقها من الجانب الاخر سيضمن ذلك تحقيق أرباحاً وعوائد مالية لهم عن طريق ما تحققه هذه المؤسسات من ربح .
٣. يمكن أن يكون لدى الكثير منهم خبرات ومهارات في الادارة والادارة المالية أو غيرها مثل التدريسيين في كليات الإدارة والاقتصاد والقانون والمحاسبة وغيرها يمكن ان يساعدوا في إدارة الجامعات بخبراتهم ومهاراتهم، فضلا عن إلمامهم بالطرائق الإدارية الحديثة نتيجة تدريسهم في الجامعات.
٤. من الطبيعي أن يتجه الى هذه الكليات التدريسيين من المتقاعدين أو الذين يتركون العمل الحكومي مبكراً فلدى هؤلاء امكانات مادية جديدة (وهي غير متوافرة لدى حديثي التعيين) هؤلاء يستطيعون أن يسهموا بهذه الاموال كما أنه من المحتمل أن يفضلوا العمل في هذه الجامعات، لانهم سيحققون دخلا آخر غير الدخل التقاعدي، فضلا عن مايمكن تحقيقه من ارباح، وقد لاحظنا مؤخرا لجوء العديد من المتقاعدين التدريسيين الى العمل في الجامعات الاهلية وسيزداد الحال عندما يكونون مساهمين وأصحاب لهذه المؤسسات الرابحة عادة.

يمكن أن تكون بداية هذه الجامعات جيدة وناجحة خاصة لو أخذنا بنظر الاعتبار نوعية التدريسيين والذين يكونون أحد النوعين، أما المتقاعدون وهؤلاء معظمهم خريجو الجامعات العالمية العريقية وحصلوا على شهاداتهم قبل الثمانينيات من القرن الماضي واكتسبوا مهارة عالية والنوع الآخر هو الخريجون الجدد الذين لا يجدون عمل في الجامعات الحكومية ، وهذا ما سيخلق نوعاً من التوازن بين الماضي والحاضر، وكذلك سيساعد في بناء جيل جديد من التدريسيين يكتسبون الخبرة بمساندة القدامى معهم.

رابعاً- فوائد النظام المقترح بالنسبة للمجتمع

سيساعد وجود هذه الجامعات في المجتمع من حيث:

١. استيعاب الأعداد المتزايدة سنويا من الطلبة الذين لن يجدوا مكانا في الجامعات الحكومية، وصعوبة توسعها لضعف الإمكانات وارتفاع النفقات والأعباء الحكومية.
٢. إيجاد فرص عمل للتدريسيين حديثي التخرج من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه وغيرهم، إذ سيكون لهم فرص عمل جيدة وهذا سيمتص البطالة ويخفف من حدتها في المجتمع.
٣. تأسيس هذه الجامعات بمثابة استثمارات جديدة في المجتمع يحتاجها للتقدم الاقتصادي بسبب طبيعة عمل الجامعات بصورة عامة وأعداد العاملين فيها فأنها ستكون مؤسسات كبيرة نسبيا، يعمل فيها مئات الافراد وتعيين اعداد جيدة مقارنة بمعظم المشاريع الصغيرة في العراق والتي هي عادة شركات فردية خاصة لاتتجاوز بضع عشرات.
٤. التوجه نحو نشر ثقافة جديدة في المجتمع وهي التعاون بين المؤسسات الحكومية من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر، وإن كان هذا معمولا به سابقاً إلاّ أن الجديد في حالتنا هذه هو مشاركة العاملين في المنظمة في حالتنا هي الجامعة في رأس المال وفي التمويل والادارة، ويمكن في المدى البعيد التوسع الى بناء مؤسسات يشترك فيها العاملون في المشروع مع الدولة دون الحاجة الى ممولين غرباء من القطاع الخاص.
٥. معالجة العديد من المشكلات التي تواجه الكليات الاهلية كالسمعة العلمية أو اعتقاد الكثيرين أن النجاح فيها مضمون، لأن الطلبة يدفعون أجوراً أو ضعف الرقابة الحكومية وغيرها، هذا الأسلوب سيحاول إعطاء رصانة علمية لتعزيز مكانة هذه الجامعات وخلق ثقافة مجتمعية جديدة.
٦. إعادة هندسة العديد من الموضوعات الخاصة بالتعليم بما يتناسب مع التطورات العالمية والتي لم تستطع جامعاتنا مراعاتها لضعف إمكاناتها.

٧. خلق نوع من التفاعل الايجابي بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الاخرى الذي يسهم في رأسمال هذه الجامعات، مما يطور المؤسسات الاقتصادية من جانب، ويدعم التعليم من جانب آخر، أي نقل النظريات العلمية في الجامعة الى رجال الاعمال والقطاع الاقتصادي ونقل الواقع الاقتصادي الى الجامعات نتيجة مشاركة الجميع في إدارة الكليات.

- بعض الصعوبات والمشكلات المحتمل مواجهتها:

هذا النظام المقترح سيواجه العديد من المشكلات الواجب أخذها بنظر الاعتبار ومعالجتها ومنها:

١. صعوبة إقناع الآخرين بهذا النوع من الجامعات ويحتاج ذلك الى مدة معقولة لتجاوزها .
٢. ضرورة إصدار قوانين وتعليمات خاصة بهذا النوع من الجامعات وكيفية إداراتها والرقابة عليها.
٣. مشكلة محتملة وهي حقوق المالكين من التدريسيين وحصصهم، إذ نواجه مشكلة دخول تدريسيين جدد الى الكلية وبالنتيجة كيفية احتساب حصصهم أو خروج آخرين، أو في حالة زيادة رأس المال، ويفضل هنا أن تكون رأس المال بشكل أسهم يمكن بيعها ضمن حصتهم.
٤. التوجه عادة سيكون نحو كليات أو أقسام محددة دون غيرها، ويمكن ان تتدخل وزارة التعليم في التخطيط للتوجه نحو الاختصاصات المطلوبة بحسب حاجة المجتمع .
٥. الوضع القانوني مقارنة بالكليات الحكومية والخاصة، ويفضل أن تكون الإدارة التعليمية خاضعة لما موجود في الجامعات بحسب القوانين.
٦. توجد مشكلة في تحديد الأجور والأقساط وغيرها ويجب أن تكون معقولة وأقل من الجامعات الاهلية.
٧. صعوبة البداية بالنسبة لبعض التدريسيين المساهمين من الجانب المالي، ويمكن أن تقرضهم الدولة ويقوموا بتسديد ما عليهم من الأرباح مع ضمان حصتهم.
٨. موقف العاملين من غير التدريسيين وهنالك احتمالان الأول شراء حصة من الممولين في القطاع الخاص، والثاني يخصص لهم نسبة أخرى غير ما تم اعتماده في هذا البحث.
٩. مشكلة مهمة وهي تمويل القطاع الخاص والعاملين، مثلاً أن تكون الجامعة كشركة مساهمة يتم تمويلها على هذا الأساس من قبل كافة الأطراف أو شكل آخر، مثلا ممول أو عدد من الممولين او غيرها، ونعتقد ان رأسمال الجامعة يفضل أن يكون بحصص محددة لعدم الوقوع في مشكلات أخرى.

المقترحات

تأسيساً على ما جاء في هذا البحث نرى من الضروري طرح عدد من المقترحات للمساعدة في تطبيق هذا النوع من الجامعات:

١. ضرورة إصدار قوانين خاصة بهذا النوع من الجامعات لتحديد آلية تأسيسها وعملها.
٢. ضرورة بناء ثقافة مجتمعية تتقبل هذا النوع من الجامعات ومحاولة نشر ثقافة أن التعليم وبالذات التعليم العالي مهم للأفراد ولكن يجب ان يتحمل الطلبة والمجتمع تكاليف الدراسة عكس ما هو متداول بأن التعليم العالي هو مجاني دائماً وحق لكل مواطن مجاناً.
٣. وضع معايير لقبول الطلبة في هذه الجامعات بحيث تكون وسطا بين الجامعات الحكومية والخاصة كأن يعلن الى قبول الطلبة بأجور منخفضة أو اعفاءات من الاجور على أن تتحمل الدولة تلك الكلف من حصتها من الارباح.
٤. ضروري تحديد عدد الجامعات الحكومية وتحديد مجانية التعليم فيها، ويكون ذلك بتحديد عدد محدود من الجامعات الحكومية المجانية، أما التعليم فيكون بأجور للطلبة الذين يستطيعون دفع

الأجور ومجاناً لأصحاب الدخل المحدود من الطلبة الجيدين، وتقوم الجامعة بمنح زمالات ومساعدات مالية للطلبة المتميزين وخاصة محدودي الدخل لاكمال دراستهم.

٥. تغير النسب المقترحة ٤٠% ، ٢٠% أو إبقائها بعد تطبيق هذا الأسلوب المقترح واكتشاف أية مشكلات أو عيوب فيه بما يضمن تحقيق أفضل النتائج في كافة المجالات.
٦. ضرورة اعتماد المقاييس والمعايير العالمية في التعليم الجامعي والتشديد عليها في عدد الكليات المقترحة وغيرها لإعادة السمعة العلمية الجيدة لجامعاتنا وخاصة الاهلية.
٧. إلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأفضل اعتماد مجلس الجامعات أو هيئة الجامعات، وهذا سيعطي التعليم حرية وديناميكية وسيتيح المجال أمام كل جامعة للتقدم ووضع سياستها الخاصة بها (وهذا كان معمولاً به في السابق) وخاصة بعد ما تحول التدريسيين في الجامعات إلى أساليب نمطية تقليدية وحتى الامتحانات أصبحت وزارية إلى درجة ما .
٨. ضرورة اعتماد الاستثمار من الأرباح المتحققة في تطوير هذه الجامعات فضلا عن توزيع أرباح للمالكين والتدريسيين والدولة.
٩. يستدعي إنشاء مثل هذه الجامعات بهذا الأسلوب وجود سياقات عمل، فضلاً عن وضع سياسات مالية وإدارية مناسبة وتحديد آلية عمل هذه الجامعات سواء كان ذلك متعلق بالجوانب العلمية (التي ستبقى وزارة التعليم أو هيئة التعليم العالي مشرفة عليها أو الجوانب الادارية والمادية).
١٠. إمكان تحويل عدد من الكليات الحالية سواء كانت حكومية أو أهلية إلى هذا النظام .
١١. ضرورة البدء بتأسيس كلية واحدة فقط على سبيل التجربة لتحديد الصعوبات والمشكلات.
١٢. إعادة النظر في تطبيق هذا النوع من الجامعات بين فترة وأخرى وتقييم جميع المتغيرات والمشكلات الحاصلة لتطوير هذا النظام.
١٣. اعتماد هذا الأسلوب في تمويل المشاريع أو المؤسسات في قطاعات أخرى غير التعليم يحتاجها المجتمع.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. اكرام سيد غلاب، ١٩٩٤، العائد الاقتصادي في التعليم الثانوي الصناعي النوعي في مصر، اطروحة دكتوراه في اصول التربية، جامعة الازهر، مصر.
٢. آمال العرباوي، ١٩٩٧، الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية في مصر بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٣٥ مصر.
٣. درويش العشري،١٩٩١، كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الانفاق على التعليم في الاقطار العربية عدد خاص بالمؤتمر الرابع والعشرين لمجلس الاتحاد الخليجي، عنوان المؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ومكانها من خطط التنمية.
٤. عزيزة عبدالله قادر شرير،٢٠٠٥، واقع الانفاق على التعليم العالي في مديريات تعليم غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
٥. علي صالح جوهر،١٩٩٧، العائد الاقتصادي من التعليم، مجلة التربية، جامعة المنصورة، العدد الاول، مصر.
٦. علي هداد رهيف، ١٩٩٨، اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية، بغداد، مكتب مالك للنشر والتوزيع.
٧. غنيمة محمد متولي،٢٠٠١، تمويل العليم والبحث العلمي العربي المعاصر، اساليب جديدة، الدار المصرية، القاهرة.
٨. فوزية عبدالله الكلابي، ١٩٩٧، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. Hebel,sara, 2000, virginia plan of fers fiscol stability, but the attachrd strings wrong college chronicle of higher education vol 46 n24 .
2. Higham,J,R,Russil, 1997 ,Explaning trends in interstate higher education finance ph.D, illinons-state university Diss, Abs,int, vol 58 no.3A
3. philip H-Combs &Jacgues Hallack,1995, cost analysis in education -for policy and planning (washington D.c.The world Bank .
4. Snow,cordon clyde,2000, A comparion of special education Expenditures Between weathly and poor fennsy lvania school Districts in plementation of the 1991 funding regulations Temple-university